للكنيست منذ شهر ، وأقرت اللجنة تحويله إلى الكنيست باغلبية الأصوات .

وفيما يلي نص مشروع قانون القدس كما قدمته عضو الكنيست غيئولا كوهين : « القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل ، ومكان الإقامة الدائم لرئيس الدولة ورئيس الكنيست ورئيس الحكومة ، ومقر محكمة العدل العليا » (ر . إ . إ . ، ٢٩ و١٩٨٠/٧/٣٠ ، العدد ٢١١٩ ، ص ٣) . هذا نص مشروع القانون قبل إدخال تعديلات عليه . أما صيغته النهائية بعد إقراره في القراءة الأولى ، فهو كما يلي :

« ١ ـ القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل .

« ٢ ـ مقر رئيس الدولة ومقر رئيس الكنيست ورئيس الحكومة ومحكمة العدل العليا .

« ٣ ـ حماية الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس آخر ، ومن أي شيء من شأنه المساس بحرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة .

« ٤ ـ تحرص الحكومة على تنمية وإزدهار القدس ، وتوفير الرخاء لسكانها ، عن طريق تخصيص موارد خاصة ، ولا سيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس ، تصادق عليها اللجنة المالية التابعة للكنيست » (**المصدر نفسه**) .

وقد أقر القانون في الكنيست في جلسة ١٩٨٠/٧/٣٠ ، بعد اتفاق تم سلفاً بين المعراخ والليكود حول صيغته النهائية . وكانت نتيجة التصويت على مشروع القانون ، في القراءة الأولى في الكنيست : ٦٥ ضده و١٢ معه ، وتغيب ٤٣ عضواً عن التصويت . وقد عارضه اعضاء حزب مبام ، وعضو الكنيست يوسي سريد من حزب العمل ، (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) .

والجدير بالذكر أن زعيم المعارضة بيرس قد صوت لصالح القانون « مع أن رابين وحاييم بار ـ ليف ، وأبا ايبن وأوره نمير من المعراخ ، تغيبوا ، ومن المفدال تغيب ابراهام ملاميد ، ومن ليكود تغيب بعض اعضاء حزب الأحرار ، مثل إبرهام كاتس وابرهام شرير ، كما تغيب عيزر وايزمن » ، (**المصدر نفسه**) .

وخلال النقاش في الكنيست ، حذر اوري افنيري « من قلة مصابة بجنون التعصب ، قد تقود إلى تدمير الهيكل الثالث ، مثل الذين قادوا في حينه إلى تدمير الهيكل الثاني ، وأن الكنيست يعلن الحرب على العالم الإسلامي » (« **هارتس** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) . هذا ، إضافة إلى معارضة جميع أعضاء الحزب الشيوعي وأعضاء حركة « السلام الآن » .

لقد وقعت عملية إقرار مشروع قانون القدس ، بينما كانت الجمعية العامة تناقش ، في جلستها الطارئة ، المشكلة الفلسطينية ، وقد ساد اعضاء الكنيست اعتقاد مفاده « أن ليس أمام إسرائيل سوى التكتل والألتفاف حول هذا الأقتراح ، وذلك لعدم ترك مجال للشك بالنسبة لمدى الاتفاق القومي بشأن وحدة القدس ومكانتها التي لا تتزعزع كعاصمة لدولة إسرائيل » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٧/٢٣) .

ردود الفعل على قانون القدس

أحدث قانون القدس ، الذي اقره الكنيست ، موجة عنيفة من ردود الفعل في الدول العربية والإسلامية ودول العالم ، ولا زالت ردود الفعل هذه تتوالى ضده .

فقد بعث وزير خارجية الولايات المتحدة ، أدموند ماسكي ، بمذكرة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، أبدى فيها « احتجاجه الشديد على نية رئيس الحكومة نقل مقر رئاسة الحكومة إلى القدس الشرقية بعد إقرار قانون القدس ، وقد صادق على هذه المذكرة الرئيس كارتر » (« **المصدر نفسه** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) . وتعتبر هذه المذكرة تجسيداً لغضب الإدارة الاميركية بالنسبة لقانون القدس وباقي الإجراءات المترتبة عليه .

وفي حديث آخر للوزير ماسكي مع بعض أعضاء الكونغرس ، قال : « أن قرار إسرائيل بضم القدس قد أثاره . وحذر من أن يلحق القرار ضرراً بعلاقات إسرائيل مع دول العالم التي قد تحذو حذو فنزويلا ، وتنقل سفاراتها من القدس » (ر . إ . إ . ، ٢٨ و١٩٨٠/٧/٢٩ العدد ٢١١٨ ، ص ٤) .

وكان سفير فنزويلا قد ابلغ وزارة الخارجية الإسرائيلية قرار بلاده نقل سفارتها من القدس إلى تل ـ أبيب ، وذلك بعد إقامتها ١٢ سنة في القدس . وثمة مخاوف في إسرائيل ، « من أن تشكل خطوة فنزويلا هذه كرة ثلجية ، تؤدي إلى تراجع دول أميركا